الفصل الثاني

الكفاح من أجل ثقة الملك

إن بناء العلاقات مع عرب الحجاز لفن كبير، وليس علما له استثناءاته وقواعده الواضحة. ومع ذلك نحن نحقق نجاحا كبيرا يتمثل في ثقة الشريف (الحاكم) الذي كان يهيئ لنا الظروف (للعمل لصالح حكومتنا)، وهو ما كان يسعى الألمان لتحقيقه في تركيا. فإذا كنا نتسم باللباقة واللطف فبإمكاننا أن نحوز على حسن النية والتعاطف من قبل الشريف، وأن نحقق تقدما في العمل، ولكن هذا يتطلب أن نبدي كل الهمة والمهارة التي نمتلكها.

لورنس العرب

عندما بدأ نذير تيورياقولوف تنفيذ مهامه في جدة كان يدرك جيدا أن نجاحه في العمل يعتمد بصورة كبيرة على درجة قربه من السلطة الملكية، ولذا كان ينبغي تحقيق درجة عالية من الثقة والتعاطف من قبل الملك وغيره من أعضاء الأسرة المالكة تجاه تيورياقولوف شخصيا، وبالتالي تجاه الدولة السوفيتية، ومن الواضح أنه لم يكن مطلوبا في المراحل الأولى أن يعوّل المندوب المفوض على أن يخرج الاتصال المباشر مع الملك خارج إطار المراسم، ولذلك كانت مهمته الأولى هي توثيق الاتصال مع المقربين منه.

وكان من بين الشخصيات الأكثر نفوذا في حاشية الملك آل سعود هو وزير المالية عبد الله سليمان، الذي يمكن القول بأن الملك كان يعتمد عليه ماديا لدرجة ما. وعبد الله سليمان من أبناء نجد وكان في البداية لا يهتم كثيرا بالعلاقات مع الدولة السوفيتية حديثة النشأة، ويبدو أن هذا كان السبب وراء عدم اكتراثه لفرض وزير المالية السابق عبد الله دملوجي نظام التمييز ضد البضائع السوفيتية في مطلع عام ١٩٢٩م، كما اتخذت حكومة الحجاز قرارا بوقف عمل المؤسسات التجارية السوفيتية لحين توقيع معاهدة تجارية وسياسية بحجة أن هذه المؤسسات تثير الفوضى في السوق المحلية، وكان من الواضح تماما أن هذا القرار قد انعكس بصورة سلبية للغاية على تطور العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين، وكانت الحكومة تلمح صراحة أنها "مضطرة لفرض رسوم جمركية أعلى من المعتاد على البضائع السوفيتية بهدف حماية مصالح مواطنيها".

وإلى جانب «نظام الاستثناء» كان هناك إجراء حماية آخر غاية في القسوة من قبل الحجاز ونجد، وهو أن البعثة الدبلوماسية السوفيتية في جدة لم يكن يحق لها العمل بالتجارة بناء على طلب الجانب السعودي، الأمر الذي أدى إلى الاستعانة بالمواطن الإيطالي لازاريني رئيس المركز التجاري ليكون وكيلا للشركات السوفيتية.

وبدأ تيورياقولوف يستوعب الأمر تدريجيا، فبعث إلى الإدارة يخبرها بالنتائج التي تحققت في العمل ومستقبل مواصلة تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية بين الاتحاد السوفيتي والحجاز بمساعدة لازاريني وإسهاماته،

حيث كتب يقول "إن المواطن كانتيس رئيس فرع مؤسسة «لازاريني وشركاه» (Lazzarini et co) في السعودية، والتي تقوم بخدمة سفن مؤسسة «سوفتورغفلوت» للنقل البحري، قد عاد منذ أيام قليلة من السويس التي يتخذ منها رئيس الشركة مقرا له، ونقل إلينا العرض التالي الذي يقترحه علينا لازاريني، وهو أنه على استعداد لتسويق المنتجات البترولية السوفيتية باسمه في الحجاز إذا وافقت المؤسسات التجارية السوفيتية على ذلك، وسيقدم لازاريني ضمانات بنكية قوية، على أن يتم توصيل المنتجات البترولية إلى جدة بالبواخر السوفيتية. وقد أبدى كانتيس ثقته في نجاح هذا النشاط مستندا إلى استنتاجاته من جس نبض التجار السعوديين. وبالمناسبة فقد أبلغني كانتيس أن بإمكانه أن يدرج في هذه العملية أحد الشخصيات الكبرى في البلاد وهو علي عماري (المفتش المالي الخاص بالملك في جدة وهو يتبع عبدالله سليمان وزير المالية مباشرة)، وأنه بمساعدة على عماري سيكون من الممكن الفوز بتوريدات الحكومة وكذلك التجار الذين يعتمدون على عماري".

وبالإضافة إلى كلام كانتيس ضمّن تيورياقولوف تقريره استنتاجات توصل إليها بنفسه من ملاحظاته الشخصية، حيث تمكن من معرفة أن لازاريني يقوم بتسويق بعض البضائع الإيطالية في المملكة، كما يقوم بإعادة بيع السكر التشيكوسلوفاكي. وكان هذا التاجر الإيطالي ذائع الشهرة في الدوائر التجارية السعودية ويمتع بسمعة قوية، ولذلك في الحوار الذي جرى مع كانتيس عند تويميتوف مساعد تيورياقولوف تم التلميح لكانتيس بأن "عرض لازاريني ليس به شيء لا يمكن تحقيقه، وأن على لازاريني أن يتقدم بعرضه إلى الرفيق حكيموف الممثل العام لمؤسسة «بليجفوستغوستورغ» بمنطقة البحر الأحمر".

وبعد تحليل الاهتمام المتنامي لدى لازاريني بتوسيع علاقاته التجارية مع الاتحاد السوفيتي اقترح تيورياقولوف على موسكو أن تسلك مسلكا متوازنا، بحيث تستفيد بأقصى درجة ممكنة من وساطة لازاريني دون أن تثير الفزع في الوقت نفسه لدى التجار السعوديين، ولخص تيورياقولوف وجهة نظره في هذا الشأن بالقول: "إن عرض لازاريني لا يمكن قبوله إلا في إطار مصالحنا العامة في الحجاز، وقد أبلغت الرفيق حكيموف منذ زمن بأوضاعنا في الحجاز... وسيكون من السهل عليه أن يتصور مزايا وعيوب العرض الذي يطرحه لازاريني، والعيب الأول يكمن بالطبع في أننا سنقوم بتمشيط الطريق أمام تجارة بلادنا بأياد ليست عربية، وبذلك سننفر الشريف توفيق ورجاله منا، وفي ظل هذا الوضع أميل إلى النظر إلى عرض لازاريني على أنه تحرك يجب استغلاله ولكن بعد أن يتضح عدم قدرة توفيق على فتح ثغرة، وهو أمر يمكن التأكد منه بعد عودة الملك من نجد وعودة توفيق من دمشق (في رجب أو شعبان)، وحتى ذلك الوقت يتعين على الرفيق حكيموف أن يستوضح الجانب التجاري من العرض كي يتسنى الوقوف على الخيار المناسب وقت الضرورة. وأرى أن هذا الحل هو أكثر حذرا إذا أخذنا في الاعتبار إمكانية حدوث تغييرات إدارية كبيرة في الحجاز بعد عودة الملك". هكذا كان تقييم تيورياقولوف للوضع في مجال التجارة.

لقد حاول تيورياقولوف إحاطة القيادة علما بكافة جوانب الصورة المعقدة للعمليات التجارية التي كان ينوي لازاريني توريد السلع السوفيتية عن طريقها، حيث كتب يقول: "لقد قام لازاريني بتوجيه من كانتيس بتقديم عرض مكتوب

إلى الرفيق حكيموف، الذي سيقوم بدوره بعرض مقترحاته عليكم. بعد ذلك أفاد كانتيس بأن لازاريني مازال يجري مفاوضات مع مؤسسة «سوفتورغفلوت» للنقل البحري لنقل توكيلها في السويس إليه، وقد أعربت «سوفتورغفلوت» عن استعدادها لنقل التوكيل، ولكنها ربطت حل هذه المسألة بتغيير وكيلها في بور سعيد لأن عمله لا يناسب المؤسسة. وفي هذا الصدد يجري لازاريني مفاوضات مع شركة جوليو دي كاسترو وشركاه في بور سعيد، حيث إن لازاريني له علاقات وتعاملات تجارية مع هذه الشركة الكبيرة التي تقوم مثل لازاريني بخدمة كافة عمليات الملاحة الإيطالية في الطرف الآخر من القناة. وقد أبلغنا كانتيس بكل هذا لكي يحيطنا علما بسير المفاوضات بين لازاريني و«سوفتورغفلوت»، أملا بالطبع في أن نساعد في هذا الشأن".

إن هذا العرض المفصل لآليات التجارة المعقدة والمقترحات القيمة التي يحتوي عليها هذا الخطاب إنما تعطي تصورا عن سعة المدارك المهنية لدى تيورياقولوف وفهمه العميق سواء للوضع السياسي أو المسائل الاقتصادية، أما التناغم الذي يتميز به الخطاب فيدل على أن المندوب المفوض قد أدرك حجم الخسائر الفعلية التي يتكبدها الجانب السوفيتي وهو يجري الحوار الاقتصادي مع جدة من خلال وسطاء، ومنذ البداية ظلت مسألة التغلب على هذا النظام إحدى المهام الأساسية للبعثة الدبلوماسية على مدار عدة أعوام، ومن بين الشخصيات الرئيسة التي كان تيورياقولوف يعمل من خلالها في هذا المسار هو وزير المالية عبد الله سليمان، الذي أصبح اسمه من أكثر الأسماء ترددا في تقارير ومذكرات المندوب المفوض في الشهور الأولى من عمله في المملكة العربية السعودية.

كانت كافة المقابلات والمحادثات تُستَغَل للحصول على معلومات والبحث عن سبل للوصول إلى الوزير الجبار، وهو ما حدث أيضا خلال المقابلة التي تمت مع أحد ممثلي الغرب المطلعين في جدة وهو أسد الله أفندي («في الملأ» ليوبولد فايس مراسل «كيولنيش تسايتونج»)، وقد كتب تيورياڤولوف إلى موسكو يقول: "بالمناسبة ليوبولد فايس هو الذي زارني بنفسه" ولم يُخف أنه قريب من وزير المالية، كما أبدى رغبته في إقامة علاقات تجارية مع الاتحاد السوفيتي، حتى أنه عرض مشروعا لتسويق السلع السوفيتية مقابل الحصول على عمولة.

غير أن الاهتمام الأكبر للجانب السوفيتي كان يتمثل في الحصول على معلومات حول توزيع القوى داخل البلاط الملكي، وقد أمكن الحصول على هذه المعلومات أيضا من فايس الذي أفاد بأن "عبد الله سليمان على خلاف الآن مع الأمير فيصل لأسباب شخصية، وأن برود العلاقات بينهما قد بلغ درجة حرجة ولا يمكن حل هذا الخلاف إلا بعد عودة الملك نفسه، والأمير فيصل يلتف حوله الآن السوريون الذين يرق لهم، فهو يتطلع جديا إلى عرش سوريا وهذا ما يؤكده السوريون، وعبد الله سليمان بينه وبين السوريين خلاف، وقطع علاقاته بفيلبي، وفيلبي يُعد عميلا لجهاز Comitee of National Defence، وينفق ببذخ، ونشاطه الفعلي يتعارض مع ما يقوله، وتوجد مستندات تثبت ذلك، ويجري الآن جمع المستندات لكشف الوجه الحقيقي لفيلبي لتقديمها إلى الملك". إن هذه المعلومات كانت تعني في رأي تيورياڤولوف أن المملكة قد نشأت لديها خلافات مع الإنجليز، حلفائها التقليدين، وأن الوزير الجبار في الحكومة الحجازية قد يصبح أكثر انفتاحا للحوار مع الجانب السوفيتي.

والقيود التي فرضتها إدارة المملكة على النشاط التجاري لمؤسسة «بليجفوستغوستورغ» كانت في واقع الأمر"صياغة سياسية للمقاطعة التجارية التي أضفي عليها رسميا طابع المبادرة الشخصية"، ويفسر تيورياقولوف ذلك فيقول: إن المقصود هو الضغط الشديد الذي تتعرض له الحكومة السعودية من جانب التجار المحليين المعنيين لدرجة ما بعدم دخول البضائع السوفيتية إلى السوق، فحقيقة الأمر أن الانخفاض الحاد في أعداد الحجاج من معظم الدول الإسلامية في عام ١٩٢٩م قد أدى إلى انخفاض الطلب على السلع، كما ازداد مخزون البضائع، وتدهورت حالة السوق، وكان الكثيرون لا يرغبون في ظهور لاعب جديد على الساحة التجارية الضيقة، حتى أن التجار السعوديين جمعوا لحكومتهم التي كانت تعاني دوما من نقص في الموارد المالية قرضا داخليا يقدر بمائة ألف جنيه إسترليني، ولكن الشرط الأساس لهذا القرض كان "عدم السماح بدخول المؤسسات التجارية السوفيتية إلى السوق الحجازية"، وكانت نتيجة هذه التصرفات أن وُضِع نظام «خاص» للتجارة السوفيتية.

وقد شرح تيورياقولوف تفاصيل هذا النظام وأهدافه وطبيعته لفؤاد حمزة وزير الخارجية بالإنابة، وهو عضو آخر من ذوي النفوذ الكبير في الحكومة، وظل المندوب المفوض يواصل معه الحوار طيلة الأعوام الثمانية التي قضاها في العمل في جدة. وقد صرح فؤاد حمزة بأن الحكومة السعودية "لا ولم تمنع التجارة السوفيتية لأن بلادنا بها حرية في التجارة، ولكن الحكومة السوفيتية التي تضفي على تجارتها أهمية سياسية بحتة لا تأخذ

في الحسبان الضرر الذي يلحق بالمواطنين من جراء انتشار الفوضى في السوق".

لكن نذير تيورياڤولوف كان يدرك أن التجارة السوفيتية في الحجاز "ترتبط ارتباطا وثيقا بالمكانة السياسية للسوفيت"، وعدم التريث في توقيع المعاهدة ربما يكون في غير محله، ورغم ذلك فقد ارتأى عن حق أنه لا داعي للجلوس في انتظار حدوث المعجزة، "فمن الممكن الآن التفكير في المسائل العملية، فاليوم لا يمكننا التنبؤ بحالة الموسم التجاري المقبل، ولذلك تكتسب مسألة إنشاء شركة سوفيتية تركية مشتركة أهمية كبرى بالنسبة لنا، حيث يمكن استغلال هذه الشركة تبعا للموقف لدعم علاقاتنا التجارية الفعلية مع الحجاز، وهذه هي المسألة الثانية التي طلبت الوكالة إبلاغها بسير العمل بها".

لقد كانت الحكومة السعودية تعوّل بشكل واضح على "المقابل السياسي والمعنوي الذي تطرحه الحكومة السوفيتية مقابل حق التجارة في الحجاز والاستفادة منها"، لدرجة أنها أبدت استعدادها لإبرام معاهدة تجارية، وإن اقتضت الضرورة معاهدة سياسية أيضا، مع الاتحاد السوفيتي. صحيح أن مصالح الحجاز كان لابد أن تتمتع بالحماية الكاملة في هذه المعاهدة، لذلك قبل توقيع أي اتفاقيات اقترحت الحكومة السعودية على الجانب السوفيتي أن يقوم بوقف عمل مؤسساته التجارية بمحض إرادته وإلا "فالجانب السعودي مضطر لفرض رسوم جمركية أعلى من المعتاد على السلع السوفيتية لحماية مصالح مواطنيه".

وانضم نذير تيورياڤولوف على الفور إلى مقاومة هذا الشرط التمييزي المجحف، فحاول التحرك من خلال الشخصيات الأخرى رفيعة المستوى، كما

حاول «فتح ثغرة» عن طريق المفاوضات وإمكانية عقد صفقة مع عبد الله فضل نائب رئيس مجلس الشورى ومستشار نائب الملك في الحجاز، ولكن هذه المحاولات باءت وقتها بالفشل، لأن عبد الله فضل واجه مقاومة من طبقة التجار الذين توحدوا فيما بينهم فلم يستطع عمل أي شيء يذكر، مع أنه لم ير من الضرورة أن يخفي مصلحته الشخصية في التعاون مع الاتحاد السوفيتي، حتى أن صفقة توريد المنتجات البترولية كان ينوي عقدها باسمه، كما عرض خدماته للعمل كوكيل لجمعية البترول في الحجاز، ملمحا بذلك إلى أن الجانب السوفيتي يمكنه الاستفادة منه في مجال التجارة. وبما أن تيورياقولوف كان قد حسب جيدا مستقبل التعاون فقد ارتأى أنه من العقل المحافظة على العلاقة مع عبد الله فضل من منطلق أنه قد يتطلب الأمر التعامل معه مرة أخرى مستقبلا.

واستطاع تيورياقولوف خلال المقابلات والمحادثات أن يتوصل إلى أن الوزير الجبار والمفتش العام للملك في الحجاز عبد الله سليمان يقف خلف «قطب آخر من أقطاب النفوذ» وهو الشريف توفيق، وقد كان يتحكم في ذلك الوقت في قدر كبير إلى حد ما من واردات الحكومة، وكان تيورياقولوف يدرك ضرورة البحث عن مخرج من الوضع القائم من خلال الشخصيات التي لها تأثير من قريب أو من بعيد على الملك، ولذلك لم يكن من قبيل الصدفة أن أرسل إلى موسكو يقول: إن توفيقاً "يرى ضرورة انتظار الملك في كل هذه المسائل، حيث يربط بين عودة الملك وحدوث تحولات إيجابية في سياسة الحكومة الحجازية، وهو يعوّل في خططه التجارية على قربه من الملك وابنه الأكبر سعود".

وهكذا إذا أخذنا في الاعتبار الثقل السياسي والاقتصادي الذي كان يتمتع به وزير المالية في الحجاز فإننا ندرك حجم الجهود التي كان يبذلها نذير تيوريا قولوف لتحقيق تغير تدريجي في وجهات نظر هذا الوزير وتحوله من مراقب محايد إلى نصير للعلاقات التجارية مع الاتحاد السوفيتي، وجدير بالذكر أن ما ساعد على هذا التغير أيضا هو سلسلة من الظروف سواء السياسية أو التجارية والاقتصادية، ومنها أن «العناصر النجدية» التي كان يتزعمها وزير المالية هي التي كانت تتصدى للإنجليز وأنصار النهج الإنجليزي فؤاد حمزة وعبد الله فيلبي، واستطاع تيوريا قولوف تدريجيا وبعد عمل حثيث مع عبد الله سليمان أن يقنعه بأن ظهور السلع السوفيتية الرخيصة بالمقارنة مع السلع الإنجليزية في السوق التجارية سيأتي بفائدة عظيمة للحكومة وللمواطنين.

وكان مطلع عام ١٩٢٩م حافلا بلقاءات المندوب المفوض مع «أعيان» الدولة السعودية، حيث كان يتناول معهم عددا كبيرا من القضايا الاقتصادية والسياسية الداخلية والعالمية، وتوالت على موسكو تسجيلات ومحاضر المحادثات وتحاليل نتائج اللقاءات.

فقد تناولت المحادثات التي جرت مع الشريف توفيق في فبراير ١٩٢٩م الأوضاع الدولية والموقف في أوروبا، حيث أكد توفيق أن سياسة الدول الأوروبية تقود إلى حرب جديدة ستسفر حتما عن "هزات اجتماعية كبيرة ستكون بمثابة ثورة اجتماعية، وأؤكد على ثورة اجتماعية".

كما تطرق الحديث إلى أحداث أفغانستان التي تثير بالضرورة قلق موسكو بحكم وجود حدود مشتركة بين الاتحاد السوفيتي وهذه الدولة. وكان

تيورياقولوف يأمل في أن يجد في توفيق مصدرا موثوقا به للمعلومات بشأن أفغانستان، وبالفعل قال توفيق إن "الشعب الأفغاني بحكم تخلفه لم يستطع فهم إصلاحات أمان الله، إلى جانب ذلك فأمان الله قد استعجل برغبته في القيام بجميع الإصلاحات دفعة واحدة مما أحيا التيار الديني الرجعي"، وأشار تيورياقولوف إلى انتشار الشائعات حول فضائح أمان الله لمعرفة إذا كانت الحكومة السعودية تنظر إلى أحداث أفغانستان من هذا المنظور، إلا أن توفيق قد نفى ذلك مستندا إلى أن المعلومات الواردة حول حقيقة مجرى الأحداث في هذا البلد ضئيلة للغاية.

أما بخصوص اليمن فقد كانت آراء توفيق مثيرة للاهتمام، حيث وصفها بأنها "دولة صغيرة للغاية ولهذا لا تمثل أهمية كبيرة"، وتطرق إلى المعاهدة السوفيتية اليمنية فقال: "إن نظام الحكم في هذا البلد يستبعد إمكانية التعامل الإيجابي معه، فالإمام يحيى يُعد أكثر نمط سلبي وبلا مبدأ بين حكام الجزيرة العربية، وهناك وقائع كثيرة تدل على هذا، فبحثا عن أي سند ضد الإنجليز يعقد اتفاقا مع الإيطاليين، ويتعهد بأن يقوم بعدد من التدابير ذات الطابع الاقتصادي بمساعدة الخبراء الطليان، ولكن بمرور بعض الوقت يختلف الإمام يحيى مع هؤلاء الطليان. أيضا تصرف الإمام يحيى في قضية المحافظات التسع شيء يثير العجب، والآن ومع ظهور مندوبيكم تعجل الإمام يحيى إبرام هذه المعاهدة، ولاشك أن الإمام يحيى قد انطلق في هذا من رغبته في الحصول بهذه الطريقة على الورقة الرابحة المعروفة ضد الإنجليز، ولكنه غير قادر في الوقت نفسه على التفكير بأنه لن يحصل على أي شيء

فعلي من هذه المعاهدة، لأنه إذا أراد الإنجليز فلن يسمحوا بمرور صندوق واحد من المعونات إلى اليمن عبر قناة السويس".

وتجدر الإشارة إلى الجزء الختامي من المحادثات، التي يدخل فيها تيورياقولوف إلى المنطقة الحرجة بالنسبة لغالبية الدبلوماسيين، حيث كتب يقول: "لقد ارتأيت من الضرورة أن أشير إلى أنه ليس كل معاهدة دولية تعني تحالفا عسكريا وسياسيا، وقلت - كرأي شخصي - : إن توقيع معاهدة مع اليمن أمر تمليه علينا المصالح التجارية، وسألت عن الوقائع التي تشين الإمام يحيى، فأجاب توفيق أنه لا يستطيع أن يسرد هذه الوقائع في الوقت الراهن". إن أحدا لا يستطيع أن يعترض بمثل هذا الاستعداد على محاوره، بل ويستفزه للحصول على المعلومات من منابعها الأولى إلا إذا كان شخصا مطلعا وعالما بعمليات السياسة الداخلية في البلاد ومدركا لتفاصيل السياسة الإقليمية.

لقد كان العديد من القضايا التي تهم المندوب المفوض السوفيتي تبدو للوهلة الأولى بعيدة تماما عن مجال السياسة، فنجده خلال لقائه مع محمود حمدي وزير الصحة يناقش تطور الأوضاع الصحية في البلاد، حيث أفاد الوزير خلال المحادثات أنه "يجري إنشاء مستشفى في بهرا التي تقع في منتصف الطريق بين جدة ومكة، كما يجري تصميم مستشفى إكلينيكي قرب مكة يتكون من ٨ - ١٠ مبان". وتغادر هذه المعلومات على الفور إلى موسكو، فهذا المجال من شأنه أيضا أن يكون من بين المسارات الواعدة في التعاون بين البلدين.

أما عبد الله أفندي وزير البريد والبرق فيناقش معه المندوب المفوض المشاكل التي تؤرقه، ويلمس الوزير اهتمام تيورياقولوف فيصارحه بمعلومات

لاتخضع بأي حال من الأحوال للمناقشة مع الأجانب، حيث يروي له أنه نظرا لقلة الأموال لم يستطع تنفيذ مقترحاته بشأن تحسين وتطوير حالة البريد والبرق، فلم يتمكن إلا من مد خط للبرق (التلغراف) من مكة إلى الطائف، واتخاذ بعض الخطوات لإنشاء محطة إذاعية في الرياض، كما أعلن الوزير أنه يتأسى بشكل كبير من أن "نفقات مؤسسات الدولة تبتلع الدخل من البريد والبرق ولذلك دائما ما يستدعي الأمر طلب دعم، ونظرا لذلك فقد تقدمت باقتراح لمجلس الشورى لإدخال نظام يقضي بأن تقوم مؤسسات الدولة بسداد قيمة خدمات البريد والبرق الخاصة بها أسوة بالدول الأخرى".

وبعد زيارته لعبد الوهاب عضو مجلس الشورى يبلغ تيورياقولوف رؤساءه في موسكو بأن "مجلس الشورى لا تزال وظيفته مناقشة واعتماد كشوف ومقايسات مؤسسات الدولة وكذلك اللوائح الخاصة بهذه المؤسسات، وقد تم منذ وقت قريب اعتماد لائحة مصلحة البريد والبرق"، وموسكو كان يهمها أيضا عمل مصلحة البريد والبرق، ولذلك كانت المحادثات تتطرق إلى كافة المسائل المختلفة، حتى المسائل الفنية، بما في ذلك مسألة سداد مؤسسات الدولة لقيمة خدمات البريد والبرق "التي مازالت تلاقي رفضا، ولكن يجري الآن وضع قواعد خاصة تهدف إلى تقليص أعمال مصلحة البريد والبرق وتوفير الأموال".

كذلك المعلومات التي كان يحصل عليها تيورياقولوف من مصادر غير رسمية كانت قيمتها لا تترك مجالا للشك، ففي حوار مع ليوبولد فايس حصل المندوب المفوض على معلومات غاية في الأهمية حول واقع العلاقات السعودية

البريطانية، حيث أبلغ موسكو بأن "الملك قد عقد في الرياض اجتماعا مغلقا مع قادة القبائل في إطار مؤتمر الأعيان، وقد تم خلال الاجتماع التوصل إلى اتفاقية بشأن وضع الحدود، حيث تقضي الاتفاقية بأن يبذل الملك المحاولات لتحقيق تقدم في هذا الصدد بالطرق الدبلوماسية. وسيعقد الملك فور عودته إلى الحجاز لقاء جديدا مع كلايتون، حيث يتعين على الملك رفض تقديم أي تنازلات، وفي حالة فشل المفاوضات مع كلايتون يكون من حق القبائل حل القضايا الحدودية بالطرق التي تراها مناسبة".

واستنادا إلى المعلومات المحصلة يصل نذير تيورياقولوف إلى استنتاج مفاده أن أهداف ومطالب الإنجليز تنحصر فيما يلي: "ا) بناء خط حديدي من حيفا إلى بغداد ثم إلى البصرة، إلا أنهم غير راضين عن هذا المسار لطول المسافة ولأن البصرة لا تصلح لأن تكون ميناء عسكريا، ب) بناء خط حديدي من حيفا إلى الكويت عبر الجوف، وهذا المسار أقصر في المسافة، كما أنه يلبي مصالح إنجلترا بدرجة أكبر مما يرجع إلى إمكانية بناء قاعدة عسكرية في الكويت".

وكان الإنجليز يخططون أيضا لمد خط أنابيب بترول يسير بالتوازي مع المسار الثاني للخط الحديدي، وكان من المفترض أن التحصينات التي يتم إنشاؤها على الحدود العراقية ستتكفل بحماية هذا الخط الحديدي وخط الأنابيب، لكن إقامة هذه التحصينات اصطدمت بمقاومة شديدة من جانب قبيلتي مطير والعجمان وغيرهما من قبائل نجد، لأن هذا كان يغلق أمامهم الطريق إلى المراعي وينزع منهم آبار المياه. وكان نذير تيورياقولوف يرى أن تنفيذ هذا المشروع من قبل الإنجليز لن يكون بالأمر السهل، لأنه من المستبعد

أن يجازف آل سعود بالدخول في صراع لايستهان به مع القبائل التي "إذا أغلقت الطرق أمامها إلى المراعي ستضطر للتدفق إلى جنوب نجد". وكان هناك مطلب إنجليزي آخر غير مقبول بالنسبة للرياض، وهو منحها امتياز إنشاء ميناء في رابغ على أن يتم ربطه فيما بعد بحيفا من خلال خط حديدي عبر المدينة - عمّان، حيث إن خليج العقبة لم يكن يلبي أغراض القاعدة العسكرية البحرية، مقابل ذلك كانت رابغ تُعد الميناء الوحيد الذي يمتاز بعمق مياهه على شاطئ البحر الأحمر بالجزيرة العربية ويصلح لبناء هذه القاعدة. كما كان هناك مطلب رابع طرحه الإنجليز على الملك عبدالعزيز آل سعود ولكنه "لا يستطيع الآن التحدث عنه".

كان تيورياقولوف في رسائله إلى اللجنة الشعبية للشؤون الخارجية يتطرق إلى مثل هذه المسائل مرارا وبتفصيل مفرط، إذ كان يرى أن رفض الملك عبدالعزيز آل سعود تنفيذ الشروط البريطانية أو قبولها سيكون بمثابة اختبار لتحديد مدى مرونة المملكة السعودية تجاه حلفائها التقليديين، وكانت المعلومات حول علاقة السعوديين بالبريطانيين ومدى اعتماد الملك وحاشيته على لندن من الأهمية الكبرى بمكان بالنسبة لموسكو، لذلك كان نذير تيورياقولوف يحاول استغلال أي فرصة ليتطرق إلى هذا الموضوع سواء في حواراته مع السعوديين أو مواطني الدول الأخرى ممن كان يتحدث معهم.

فقد أثار تيورياقولوف قضية العلاقات السعودية الإنجليزية خلال محادثاته مع أحد أصحاب النفوذ الكبار في البلاد، وهو يوسف ياسين مستشار الملك، وكان سياسيا محنكا ورجلا من رجال البلاط، ولذا كان يدرك

أن قيادة الاتحاد السوفيتي التي أبدت أهم مشاعر الصداقة باعترافها باستقلال الدولة السعودية لا يروق لها على الإطلاق استمرار الاتصالات الوثيقة بين المملكة والبريطانيين.

بالفعل يجب ألا ننسى أن الاتحاد السوفيتي تحديدا كان أول دولة تعترف بالملك عبدالعزيز آل سعود، حيث تم تسليم مذكرة مؤرخة في ١٥ فبراير ١٩٢٦م تفيد اعتراف حكومة الاتحاد السوفيتي بآل سعود ملكا للحجاز وسلطانا لنجد وملحقاتها، كما تضمنت المذكرة أن حكومة الاتحاد السوفيتي "تعتبر نفسها في حالة علاقات دبلوماسية طبيعية" مع حكومة آل سعود، وردا على ذلك أعرب الملك "عن استعداده الكامل لبناء علاقات مع حكومة ومواطني الاتحاد السوفيتي على مستوى علاقات المملكة نفسها مع الدول الصديقة"، وفي أبريل من عام ١٩٢٧م لُقّب آل سعود "بملك الحجاز ونجد وملحقاتها" وبذلك تم إعلان المملكة في سلطنة نجد، وكان هذا التغيير في الاسم يتوافق مع سعي الملك نحو تأكيد استقلال دولته، ولكن في الواقع الفعلي لم يكن أحد ينوي قطع العلاقات القائمة، وتواصلت العلاقات الوثيقة بين المملكة والبريطانيين.

وكان يوسف ياسين يدرك أهمية حفاظ دولته على التوازن في العلاقات بين الدولتين القويتين الاتحاد السوفيتي وبريطانيا، ولذلك ليس من العجب أنه ارتأى ضرورة توضيح بعض الازدواجية في سياسة الملك آل سعود، مصرحا في الوقت ذاته بأن الجانب السعودي على علم "بطابع مناهضة الإمبريالية الذي يميز السياسة السوفيتية، فنحن على مدى سنين طويلة لمسنا ولا نزال نلمس روح الصداقة التي تتعامل بها الحكومة السوفيتية مع دول الشرق.

وبحكم علمي بسياسة عاهلنا يمكن أن أؤكد لسيادتكم أن كافة الظواهر السلبية القائمة هي ظواهر مؤقتة وسيتم قريبا تسوية كافة قضايا العلاقات الثنائية بيننا بما يرضي الطرفين.

ومع ذلك يجب أن أطلع سيادتكم على الوضع القائم لدينا، كل ما في الأمر أننا ليس لدينا حدود مشتركة مع الاتحاد السوفيتي، وتفصلنا عنه مسافة كبيرة، ونحن هنا محاطون من جميع الجهات بأملاك إنجلترا وقواتها، وهذه الظروف وهذا البلد يفرض على الملك الاضطلاع بمهام ثقيلة للغاية، فالملك يأخذ في الاعتبار كل هذه الظروف ويتخذ بعض الخطوات التي تمليها عليه سلامة هذا البلد. وأنا متفق مع سيادتكم في تفسيركم لمسألة المقابل. وفي الختام أؤكد لسيادتكم مجددا إخلاص الملك وتقديره الكبير للسياسة السوفيتية، وأعلن بشكل قاطع أن القضايا التي تشغل اهتمام سيادتكم ستجد حلا في القريب".

لقد ظل تأثير الإنجليز على الملك وحاشيته يشغل حيزا كبيرا من اهتمام نذير تيورياقولوف طوال السنوات الثمانية التي قضاها في منصب المندوب المفوض، حيث كان يتطرق دوما إلى هذا الموضوع في مذكراته التي كان يبعث بها إلى القيادة المركزية في موسكو، فعلي سبيل المثال استنادا إلى المعلومات أبدى تيورياقولوف وجهة نظر تقول بأن العلاقات السوفيتية السعودية في بداية عام ١٩٣٠م "لا يمكن اعتبارها في حالة طيبة" إذا لم نأخذ في الاعتبار إمكانية "الضغط الإنجليزي الذي ربما تمت ممارسته خلال اللقاءات الأخيرة بين ابن سعود والمندوب السامي الإنجليزي في بغداد".

وبالفعل فإن «إذا» هذه عرقلت كثيرا حل مسألة إلغاء القيود المفروضة على التجارة السوفيتية، لأنه في ظل الضغط الإنجليزي القوي المتبل بالوعود بتقديم دعم مالي واصلت الحكومة السعودية تمسكها بالشروط غير المقبولة بالنسبة للاتحاد السوفيتي لتطبيع العلاقات الاقتصادية. وعلى أي حال فقد أعلنت السلطات السعودية رسميا وضع الشروط الآتية للتجارة السوفيتية في البلاد:

"١- عدم السماح للبعثة الدبلوماسية أو القنصلية أو أعضائهما أو من له صلة بهما بعقد صفقات بيع وشراء أو توقيع عقود أو العمل بشؤون التجارة الروسية.

٢- ألا يتمتع مندوب الشركة العاملة بالتجارة الروسية بأي امتيازات دبلوماسية أو قنصلية أو تجارية.

٣- أن يكون هذا المندوب شخصا عاديا يخضع هو نفسه وكافة أنشطته لقوانين البلاد.

٤- ألا تقل الرسوم الجمركية المفروضة على البضائع الروسية عن مثيلاتها على البضائع الأخرى بأي حال من الأحوال.

٥- تتعهد الحكومة السوفيتية بسداد عوائد الأوقاف والعوائد المخصصة لمكة والمدينة إلى حكومة صاحب الجلالة الملكية وتسليم هذه العوائد سنويا في المستقبل.

٦- توافق الحكومة السوفيتية على تيسير سفر حجاجها وحجاج

الترانزيت من الدول الأخرى إلا إذا كان بين الحكومة السوفيتية والدول المجاورة لها أي شيء من شأنه أن يؤدي إلى قطع العلاقات الدبلوماسية.

٧- توافق الحكومتان على تقديم المساعدة اللازمة لمواطني البلدين في الدخول إلى البلد الآخر مع الالتزام بالقوانين المحلية.

وتأمل حكومة صاحب الجلالة الملكية أن تتلقى من الحكومة السوفيتية تأكيدا بموافقتها على هذه التدابير حتى يتسنى لحكومة صاحب الجلالة الملكية إصدار الأوامر اللازمة في هذا الشأن".

لقد كانت الشروط قاسية للغاية وارتأى نذير تيورياقولوف -ومعه حق في ذلك- أن معالجة القضية بهذه الطريقة يعني "العودة إلى نقطة البداية ويهدر قيمة المفاوضات"، من ناحية أخرى اعتبر المندوب المفوض هذه الطريقة بمنزلة تحول في نهج السياسة الخارجية لآل سعود، ذلك النهج الذي ظهر بعد لقائه مع المندوب السامي الإنجليزي في العراق وبالتالي تحسّن العلاقات الإنجليزية السعودية، كما عد هذا بمنزلة إفشال للمفاوضات السوفيتية السعودية من قبل جماعة النفوذ الإنجليزية السعودية التي كان تيورياقولوف يطلق عليها "فرقة ريان - فيلبي - حمزة".

وفي خطابه إلى قيادة اللجنة الشعبية للشؤون الخارجية يكتب تيورياقولوف أن العلاقات بين البلدين في تلك الفترة "ينبغي وصفها كالتالي: المفاوضات الرسمية مع الحكومة الحجازية توقفت عمليا، ومحاولات إيجاد طريقة بديلة لمعالجة القضايا يشير إلى أن الحكومة الحجازية ليس لديها

رغبة في التقارب معنا وإقامة علاقات متينة على أساس المعاهدات، وفريق فؤاد حمزة يحاول بكل السبل إفشال مفاوضاتنا بصورة نهائية مستغلا التقدم في العلاقات الإنجليزية السعودية، وربما يكون معتمدا في ذلك على مساندة مباشرة من إنجلترا والخصوم المحليين، ومن المحتمل تماما أن موضوع المعاهدة السوفيتية الحجازية كان من بين القضايا موضع المساومة السياسية بين إنجلترا والسعودية... أثناء لقاء ابن سعود مع المندوب السامي الإنجليزي في العراق. أيضا هذا الافتراض الأقرب إلى الحقيقة هو السبب في رأيي وراء التحول الحاد الذي تجلى في يوليو من هذا العام في الشروط التي تعلمونها".

ومن الواضح أن الجانب السوفيتي قد خسر هذه الجولة في الصراع من أجل التأثير على الملك، حيث يعترف تيورياقولوف أن المهمة الرئيسة التي أوكلتها إليه قيادة اللجنة الشعبية للشؤون الخارجية "وهي صياغة العلاقات السوفيتية الحجازية في شكل معاهدة صداقة وتجارة لم نقم بتنفيذها، فالمفاوضات الرسمية التي استمرت قرابة العام لم تسفر بعد عن نتائج محددة، ودخلت في طريق مسدود"، بالإضافة إلى أن العلاقات السياسية الخارجية للملك آل سعود قد جنحت عن "المسار المرجو بالنسبة لمصالحنا، فإلى جانب إنجلترا التي كانت تضع كافة العراقيل أمامنا في الجزيرة العربية بدأت تظهر منعطفات فرنسا التي لن تقل محاولاتها عن محاولات إنجلترا في عدم السماح لنا بالدخول إلى الحجاز".

وكان الخصم الرئيس لتيورياقولوف في ذلك الوقت هو فؤاد حمزة الذي

كان صاحب المبادرة بطرح تلك الشروط القاسية، كما كان بمنزلة القوة التي استطاعت التأثير على الموقف الأكثر مرونة للعاهل السعودي وإجباره على التخلي عن الوعد الذي أعطي من قبل، وقد جاء هذا الوعد في بيان وزير خارجيته في ١٤ ديسمبر ١٩٢٩م، حيث تضمن إعلاناً رسمياً باسم رئيس الدولة بإلغاء «نظام الاستثناء». وظهر لدى القيادة السوفيتية العديد من الأسئلة مثل: فيم التأخير؟ وما السبب وراء التعامل مع القضية بهذه الطريقة التي تجعل المفاوضات السعودية السوفيتية غير ممكنة؟ وهل كان الملك في تلك الفترة لايزال يعتبر توقيع معاهدة سياسية وتجارية مع الاتحاد السوفيتي أمرا يتمنى تحقيقه؟

وبعث المندوب السوفيتي توصياته إلى موسكو بشأن مواصلة المفاوضات، حيث ارتأى أن عرض هذه القضايا الحادة على الملك مباشرة "يؤدي بنا حتما إلى ضرورة أن نشرح للملك بصراحة خلفية تصرفات فؤاد حمزة"، ولم يستبعد تيورياقولوف أن يتعلل الملك في هذه الحالة بتأزّم الأوضاع في بلاده ليبرئ أقرب رجاله، ووقتها "قد يبقي أمامنا بطبيعة الحال وقف التفاوض مؤقتا، أما إمكانية هذا الرد من جانب الملك فهو أمر متوقع تماما إذا أخذنا في الاعتبار تأزّم الوضع الذي تواجهه الحكومة والبلاد بالفعل".

ولم ينحصر التنافس السوفيتي البريطاني على أراضى الجزيرة العربية في الساحة القريبة من العرش الملكي فحسب، وإنما تعدى أيضا إلى مجال الدبلوماسية البروتوكولية البحتة، حيث دار سباق أطلق عليه تيورياقولوف نفسه «النزاع التاريخي مع الإنجليز من أجل عمادة السلك الدبلوماسي»، وكانت الغلبة

هنا لتيورياقولوف، حيث أبلغ موسكو أن الأمر قد حُسم "لصالحنا، فكما تعلمون حتى الآونة الأخيرة لم نكن «نلتقي» مع الإنجليز (بوند)، فهم لم يرغبوا أن يبادروا بزيارتنا، ومع وصول المبعوث الإنجليزي السير اندريو ريان انفرج الموقف حيث قام السير ريان بزيارتنا (وكنت وقتها أؤدي فريضة الحج)، والآن تطبعت العلاقات بيننا وبين الإنجليز تماما. وفي الاحتفالات الرسمية احتل أنا المكانة الأولى وريان الثانية... وريان يتصرف معي بأدب بالغ حيث يتعامل معي في بعض الأحيان بصفتي عميد الدبلوماسيين".

ومع تعيين «مدبر المكائد العجوز المحنك السير اندريو ريان» في جدة شهدت سياسة إنجلترا في الجزيرة العربية بعض التطورات، حيث لمست لندن في الاتحاد السوفيتي منافسا قادرا على إزاحتها من مواقعها الراسخة كما كان يبدو لها، ولذا اضطرت للتخفيف بعض الشيء من حدة سياستها في المنطقة، حيث اتخذ البريطانيون عددا من التدابير، مثل تسليم الدويش وتحويل القنصلية الإنجليزية في جدة إلى بعثة ووقف حملة الهجوم على السعودية في الصحافة الناطقة بالإنجليزية والعربية... إلخ، وكانت هذه التحركات كفيلة بإظهار التكتيك «السلمي» الجديد لدى الإنجليز للتغلغل في الجزيرة العربية.

وأجرى تيورياقولوف تحليلا للجوانب المستجدة في العلاقات السعودية البريطانية، مشيرا إلى حدوث بعض الضعف في تأثير الإنجليز على الملك من ناحية، وتغيير لندن لتكتيكها من ناحية أخرى، وبدأ يتكشف تدريجيا الهدف من تعيين ريان الدبلوماسي الماهر صاحب الخبرة، حيث كان يتعين عليه

استمالة الملك آل سعود "للاستسلام بالطرق السلمية مادامت أساليب الاستفزاز قد باءت بالفشل، وتمكن ابن سعود من القضاء على الدويش وإن كان هذا قد تم بعد عناء كبير. والأحرى أن نقول: إن ريان يجني ثمار السياسة العدوانية السابقة، فابن سعود المنهك من الصراع مضطر لقبول الحلول الوسط ليلتقط أنفاسه، ومن هنا ندرك السبب وراء استمرار ابن سعود في الاستفادة من خدمات ونصائح فريق فؤاد حمزة - فيلبي، فالتخلي عن خدمات هذه الطغمة التي تورط فيها - حسبما تشير بعض الدلائل - السوري يوسف ياسين مستشار الملك الذي كان يتخذ من قبل موقفا مستقلا، كان من شأنه أن يعني في ظل هذه الظروف عدم رغبة ابن سعود في تسوية العلاقات ومحاولة الاتفاق مع إنجلترا".

إن الدور الخاص الذي كان يؤديه «عبدالله» فيلبي في القصر الملكي، وكذلك الخطوات التي كان يتخذها لتعجيل محاولات الإنجليز الرامية إلى إقامة وجود لهم بصورة شرعية في المناطق التي من شأنها أن تكون من العناصر المهمة للعبة في المستقبل، كل ذلك أجبر نذير تيورياقولوف أن يجعل فيلبي في دائرة اهتمامه دائما. وكان من بين المحاولات المشار إليها - من وجهة نظر تيورياقولوف - هو "سعي الشيخ عبد الله فيلبي للحصول لنفسه على امتياز استغلال الثروات الطبيعية في ضبا والوجه ومناطق أخرى، ولابد أن نفترض أن اعتناقه للإسلام إنما يرجع بدرجة كبيرة... إلى خططه للحصول على الامتيازات، لأن تنفيذ هذه الخطط دون تهيئة الرأي العام كان سيلقى سخطا شديدا وسيثير الشبهات حول ابن سعود".

والآن من الصعب التكهن إلى أي مدى سيتمكن فيلبي من تنفيذ خططه هذه، فرغم توافر بعض الظروف الملائمة لتعزيز النفوذ المطلق للإنجليز في قصر ابن سعود إلا أننا نلاحظ في الآونة الأخيرة عددا من الدلائل البارزة التي تنذر بظهور شريك جديد في اللعبة الإنجليزية السعودية، وعدم رغبة هذا الشريك في السماح بمواصلة تعزيز النفوذ الإنجليزي. وأقصد بهذا الشريك فرنسا.

إن ظهور لاعبين جدد من الأجانب على الساحة الاقتصادية والسياسية في المملكة السعودية أتاح لتيورياڤولوف المزيد من فرص المناورة، فقد ظلت فرنسا لا تبالي بشبه الجزيرة العربية حتى بداية عام ١٩٣٠م، وكان دور قنصليتها في جدة (وكان يمثلها سكرتير القنصلية وهو موظف شاب يدعى جو) ينحصر كلية في تسجيل الحجاج الوافدين من المستعمرات الفرنسية ومراقبة المهاجرين السوريين... إلخ.

بيد أنه مع وصول حزب العمال إلى السلطة في إنجلترا تفاقمت العلاقات الإنجليزية الفرنسية في الحجاز ونجد بشكل ملحوظ، حتى أن تيورياڤولوف كان يرى أنها اقتربت من حد «التنافس».

من ناحية أخرى أدى نشاط التحركات الفرنسية في المنطقة إلى حدوث تحسن كبير في العلاقات الفرنسية السعودية، حتى وصل هذا إلى إمكانية أن تقوم باريس بترشيح أنصارها لشغل المناصب الحكومية في المملكة، ولعل من هذا القبيل أن قام الملك بتعيين خالد كاركاني، ابن طرابلس الكفء النشيط والعدو اللدود للطليان، في منصب مساعد المندوب الملكي في الحجاز، وكذلك

تعيين نبيه الأودمة، السوري الموالي للفرنسيين، رئيسا لإدارة الجيش النظامي التي استحدثت مؤخرا. وكتب تيورياقولوف إلى موسكو بهذا الصدد يقول: "أشير بشكل خاص إلى أن خالد بن كاركاني الذي يعد وكيلا للشركات الفرنسية قد ارتقى بشكل ملحوظ وشغل منصبا مهماً للغاية هو منصب مساعد المندوب الملكي، وذلك بعد إلقائه سلسلة من الخطب الناجحة"، ثم يستطرد تيورياقولوف قائلاً: إن هذا أتاح إمكانية السيطرة لدرجة ما، بل وأحيانا الحد من قوة التأثير الكبير لفريق حمزة - فيلبي على الأمير فيصل.

كل هذه الحقائق مجتمعة تدل بلا شك على حدوث تطورات جوهرية في سياسة فرنسا تجاه المملكة العربية السعودية، فالبعثة الدبلوماسية الفرنسية في جدة التي كانت تتسم من قبل بعدم الاكتراث بدأت تنشّط من عملها، إذ أبت كما هو واضح أن تظل في المملكة في موقف المتفرج غير المكترث، وبدوره أخذ الملك آل سعود في الاعتبار التوجهات الجديدة في السياسة الفرنسية، ولذا لم يكن - على حد قول تيورياقولوف - "ضد أن يتحسس مدى جدية وصلابة الموقف الفرنسي بل وأن يستغله أحيانا في صالحه، مثلما حدث في مسألة الكوليرا". ومما أثلج صدر تيورياقولوف هو إدراج الفرنسيين في العمليات السياسية في المملكة قد حدث - كما هو واضح - على حساب البريطانيين.

لقد أصبحت الشخصيات المستجدة في حاشية الملك بمنزلة ثقل موازن لجماعة حمزة - فيلبي، وقد ساعد ظهورها بلا شك على تدعيم تلك القوى القليلة التي طالما حاربت من قبل من أجل كسر نفوذ هذه الجماعة ولكن دون

جدوى، وبالطبع ساندت القوة الجديدة عبد الله سليمان وزير المالية المناهض للجماعة المذكورة، الأمر الذي مكنه من تركيز جميع وردات الحكومة من السلع في يده، ولو كان هذا الخبر صحيحا لكان معناه - على حد تأكيد تيورياقولوف - حرمان "حلف حمزة - فيلبي واحدا من أكبر مصادر الدخل غير المشروع لديهما".

وبما أن الهولنديين لم يكونوا «إمعة للإنجليز» في كافة القضايا على طول الطريق فقد تمكن المندوب المفوض من إقامة علاقات جيدة معهم أيضا، فعلى سبيل المثال تشير أوراق الدكتور موشكوفسكي الذي كان يعمل تحت إشراف البعثة الدبلوماسية السوفيتية إلى أن "الهولنديين في مسائل الحجر الصحي لا يبدون دائما تضامنا مع الإنجليز"، وتحولت القنصلية الهولندية في جدة شأنها شأن معظم القنصليات الأخرى إلى بعثة دبلوماسية، وتم تعيين القنصل السابق فان ميولين قائما بالأعمال، إلا أن هذا لم يحرك الهولنديين، فظلوا على ما هم عليه لا يبدون نشاطا سياسيا ملموسا ولا يعيرون الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد اهتماما ملحوظا، "فكل عملهم يتلخص في تنمية نشاط مؤسساتهم التجارية والمراقبة البوليسية للإندونيسيين"، هكذا كتب عنهم تيورياقولوف مشيرا في الوقت نفسه إلى أن "العلاقات الشخصية والثقافية بيننا وبين البعثة الهولندية مرضية تماما".

وفي بداية عام ١٩٣٠م كانت كافة شؤون المملكة تتركز عمليا في أيدي «الثلاثي» الذي كان يتكون من الأمير فيصل، والسوري فؤاد حمزة والإنجليزي عبد الله فيلبي وكان هذان الأخيران يؤثران على الأمير إلى حد ما، وقد كتب

تيورياقولوف يبلغ رؤساءه: "إننا نلاحظ في الوقت الراهن تدهورا في نفوذ فيلبي، وجوا من عدم ارتياح الملك والنجديين تجاه فؤاد حمزة". وفي الوقت نفسه اتضح لقيادة اللجنة الشعبية للشؤون الخارجية من خلال رسائل تيورياقولوف أن هناك توزيعا جديدا للقوى في المملكة، حيث يمكن القول عن يقين إنه في نهاية العام المذكور نفسه (١٩٣٠) تشكلت هناك مجموعتان تضمان الأجانب والسعوديين على حد سواء، وتمتلكان فرصا متساوية للتأثير على سياسة الملك آل سعود وحكومته، ولكنهما تقفان على طرفي النقيض.

كانت تجري عمليات إزاحة تدريجية للشخصيات الموالية لإنجلترا من دائرة الملك، حتى أن الملك آل سعود -سعياً وراء الحصول على قرض- استدعى خبيرا مصرفيا هولنديا ليعمل مستشاراً مالياً، وفي الوقت نفسه أبدى عدم رغبته في أخذ أموال من إنجلترا، رغم أنها لم تكن ترفض منح القروض للحجاز، فمقابل القرض كانت لندن تحصل على فرصة لتطلب عددا لا حصر له من التنازلات الإقليمية والاستراتيجية. وبات من الواضح أن البريطانيين قد بدؤوا يفقدون حظوتهم.

وقد تجلى ذلك عند تشكيل أول مجلس للوزراء في تاريخ الدولة السعودية، حيث ترأس المجلس الأمير فيصل الذي شغل في الوقت نفسه منصبي وزير الداخلية ووزير الخارجية، ولم يضم المجلس إلى جانبه إلا عضوين آخرين وهما وزير المالية ورئيس مجلس الدولة. وكان نذير تيورياقولوف يرى "أن هذا التحرك في الواقع كما لو كان يزيد من رقابة الأمير فيصل على وزير المالية عبد الله سليمان الذي كان حتى ذلك الحين

يتمتع باستقلالية كبيرة وكان مكروها للغاية بين طبقة التجار والدوائر الأجنبية في البلاد، من ناحية أخرى نلاحظ أن هذا التشكيل يستثني فؤاد حمزة ذلك السوري نصير الإنجليز والمشرف عمليا على الشؤون الخارجية، حيث وُضِع في وظيفة مساعد وزير الخارجية. وفي اللحظة الأخيرة تم إدراج شقيق عبد الله سليمان وشريكه في النهج ضمن تشكيل المجلس بصفته عضواً كامل العضوية، حيث شغل منصب مدير القرارات المالية، وبهذا يضم المجلس جناحا نجديا قويا إذا أخذنا في الاعتبار تأثير عبد الله سليمان على الملك"، وبالطبع أسعد هذا المندوب السوفيتي لأنه استطاع بفضل محاولاته أن يقيم علاقات طيبة للغاية مع فريق النجديين وخاصة عبد الله سليمان.

وفي غضون ذلك واصلت العلاقات السعودية الإنجليزية تفاقمها في عام ١٩٣١م، وكان السبب في هذه المرة هو الضغط المتزايد من قبل الإنجليز على الحدود الشمالية، حيث شرعوا في بناء التحصينات في الأراضي الأردنية لحماية خط السكك الحديدية حيفا- بغداد، وفي الوقت نفسه تم الإعداد لفصل الجوف عن الحجاز، كما كان لسلوك الشركات الإنجليزية دور في تفاقم الوضع، حيث كانت تتصرف كما لو كان لها حق احتكار التجارة في الحجاز، أيضا الأزمة المالية ومحاولات استغلال الوضع الاقتصادي المتأزم لفرض قرض مجحف على النظام السعودي أثار بالطبع موجة حادة من السخط في المملكة.

وكانت البعثة الإنجليزية تحاول بكل السبل بمساعدة الهولنديين أن توعز إلى السعوديين أن المخرج الوحيد هو الخضوع لمطالب لندن، إلا أن وضع

عبدالله فيلبي النصير غير الرسمي للسياسة الإنجليزية كان في ذلك الوقت قد تزعزع كثيرا، كذلك لم تلق الخطط الإنجليزية لتكوين ما يسمى بالفيدرالية العربية قبولا. كل هذا أدى إلى احتدام الصراع داخل الحكومة بين الفريق «السوري» الموالي للإنجليز على طول الخط وفريق النجديين بقيادة عبد الله سليمان، حيث قرر النجديون البحث عن مخرج من الوضع القائم عن طريق التعاون مع المؤسسات التجارية السوفيتية، فقاموا بإبرام صفقة مع مؤسسة "سويوز نفط اكسبورت" رغم المقاومة الشديدة والتخويف من قبل «الفريق البريطاني».

لقد كان هذا -في الواقع- تمردا ضد النفوذ البريطاني الذي كان قد فقد تأثيره، إذ حاولت لندن استغلال الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية لإخضاع الحجاز بشكل كامل وقاطع، ولم يتجرأ نذير تيورياقولوف على تحديد "مدى صلابة هذه التحولات في الوقت الراهن"، إلا أنه سرعان ما تأكد أن "الرأي الأول والحاسم في كافة القضايا هو رأي الملك ابن سعود نفسه الذي أصبح أكثر استقلالية وشجاعة في سياسته تجاه الاتحاد السوفيتي"، وهو أمر كان له أهميته لاسيما وأن المندوب السوفيتي قد بدأ تدريجيا في إقامة علاقات صداقة وود بمعنى الكلمة مع الأسرة المالكة.